

تأثير إدارة رأس المال العامل في تحقيق السلامة المالية دراسة تحليلية على عينة من المصارف التجارية الخاصة للمدة (2015 - 2019)¹

الباحث. ضياء رحيم محسن
الاستاذ الدكتور عبد الرضا فرج البدر اوي
كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم العلوم المالية والمصرفية
جامعة البصرة

المستخلص :

تنطلق الفكرة الأساسية لمشكلة الدراسة حول وجود مشاكل قد ينتج عنها إنخفاض في معدلات الربحية والذي ينعكس سلباً أو إيجاباً على معدل العائد للسهم، وهو الأمر الذي ينعكس على أداء المصرف بمجمله، بالتالي فإن الدراسة تعمل على دراسة مديات تأثير إدارة رأس المال العامل على هذه المؤشرات، من خلال طرح فرضيتين أساسيتين، الأولى (لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين إدارة رأس المال العامل وتحقيق السلامة المالية)، وهذه الفرضية تتفرع منها عدد من الفرضيات الفرعية، الفرضية الثانية (لا توجد علاقة أثر ذات دلالة معنوية بين إدارة رأس المال العامل وتحقيق السلامة المالية) وهذه الفرضية أيضاً يتفرع منها عدد من الفرضيات الفرعية، بهدف معرفة طبيعة العلاقة ما بين إدارة رأس المال العامل ومؤشرات السلامة المالية.

الكلمات المفتاحية: إدارة رأس المال العامل، السلامة المالية

¹ بحث مستل من رسالة الماجستير الموسومة (تأثير إدارة رأس المال العامل في تحقيق السلامة المالية/ دراسة تحليلية على عينة من المصارف التجارية الخاصة للمدة (2015 - 2019)، قسم العلوم المالية والمصرفية/ كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة البصرة

The impact of working capital management on achieving financial safety An analytical study on a sample of private commercial banks for the period (2015-2019)

Researcher. Diao Rahim Mohsen,

Professor Dr. Abdel-Reda Faraj El-Badrawy

College of Administration and Economics / Department of Banking and Financial Sciences

University of basrah

Abstract :

The main idea of the study problem stems from the existence of problems that may result in a decrease in profitability rates, which is reflected negatively or positively on the rate of return per share, which is reflected on the performance of the bank as a whole. By putting forward two main hypotheses, The first is represented in that (there is no significant correlation between working capital management and achieving financial soundness), and this hypothesis is a branch of a number of sub-hypotheses, While the second hypothesis says that (there is no significant effect relationship between working capital management and achieving financial soundness) and this hypothesis also branched from a number of sub-hypotheses, The aim of this is to know the nature of the relationship between working capital management and the financial safety indicators adopted by the Central Bank of Iraq.

Keywords: working capital management, financial safety

المقدمة :

شملت الدراسة 15 مصرفاً تجارياً وخلصت الى أن رأس المال العامل ليس له علاقة ارتباط مع (جودة الموجودات، نسبة التوظيف، نسبة الرصيد النقدي، نسبة الإحتياطي القانوني، العائد على الإستثمار، العائد على حقوق المساهمين، معدل دوران السهم) بسبب كون رأس المال العامل في الغالب يتكون من التمويل قصير الأجل، بالإضافة الى أن المصارف تعتمد على مبدأ الأمان للمحافظة على موقفها المالي تجاه زبائنها في حال المطالبة بسحب أرصدهم النقدية، لذلك نجد أن المتغير المستقل علاقته واضحة على كفاية رأس المال والتي تتجاوز الحدود التي يضعها البنك المركزي العراقي، أما ما يتعلق بالعائد على السهم فهو في الغالب بسبب دخول المصارف كمشتري للدولار في نافذة العملة الأجنبية، والتي ساهمت في زيادة أرباح المصارف.

المبحث الأول: منهجية الدراسة والدراسات السابقة

أولاً: مشكلة الدراسة

تحتاج عملية إدارة رأس المال العامل معرفة كيف تقوم المصارف التجارية بإدارة موجوداتها المتداولة، بما يحقق متطلبات مواجهة المطلوبات المتداولة، لأن ارتفاع رأس المال العامل يمثل ارتفاع السيولة في المصارف التجارية، لكن في المقابل تنخفض ربحية المصارف، الأمر الذي يؤثر على عائد السهم وحقوق المساهمين، في حين أن انخفاض رأس المال العامل يعبر عن انخفاض السيولة للمصارف التجارية، لكنه ربما يشير الى أن ربحية المصارف عالية. يمكن تصوير مشكلة الدراسة بالسؤال التالي:

ما هي تأثيرات إدارة رأس المال العامل على مؤشرات السلامة المالية؟ وكيف يمكن للمصرف أن يحقق أهدافه المستقبلية والمتمثلة في توسيع أرباحه؟

ثانياً: فرضيات الدراسة

تستند الدراسة الى فرضيتين أساسيتين، الأولى ((لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين إدارة رأس المال العامل وتحقيق السلامة المالية)). وتتفرع هذه الفرضية الى عدد من الفرضيات هي:

- عدم وجود علاقة ارتباط بين إدارة رأس المال العامل وكفاية رأس المال.
- عدم وجود علاقة ارتباط بين إدارة رأس المال العامل والربحية المصرفية.
- عدم وجود علاقة ارتباط بين إدارة رأس المال العامل والسيولة المصرفية.
- عدم وجود علاقة ارتباط بين إدارة رأس المال العامل والإيرادات المتحققة من قبل المصرف.

الفرضية الثانية ((لا توجد علاقة أثر ذات دلالة معنوية بين إدارة رأس المال العامل وتحقيق السلامة المالية)) تتفرع هذه الفرضية الى عدد من الفرضيات هي:

- عدم وجود علاقة أثر بين إدارة رأس المال العامل وكفاية رأس المال.
- عدم وجود علاقة أثر بين إدارة رأس المال العامل والربحية المصرفية.
- عدم وجود علاقة أثر بين إدارة رأس المال العامل والسيولة المصرفية.
- عدم وجود علاقة أثر بين إدارة رأس المال العامل والإيرادات المتحققة من قبل المصرف.

ثالثا: هدف الدراسة:

تهدف الدراسة الى إبراز:

1. دور إدارة رأس المال العامل في المصارف التجارية ومؤشرات السلامة
2. تحديد تأثير إدارة رأس المال العامل على مؤشرات السلامة المالية
3. تأثير تطبيق هذه المؤشرات على نشاط المصارف الخاصة عينة الدراسة.
4. أهم المعوقات التي تقف عائقا أمام المصارف التجارية الخاصة في تنفيذ هذه المؤشرات.

المبحث الثاني: الإطار النظري للدراسة

أولا: مفهوم رأس المال العامل

يختلف معظم الباحثون عند تعريفهم لرأس المال العامل، فمثلا نجد هناك أربع مفاهيم شائعة، يتحدث الأول عن المفهوم الصافي لرأس المال العامل، بأنه فائض الموجودات المتداولة على المطلوبات المتداولة، وطالما هناك مقدرة للموجودات المتداولة على الوفاء بالإلتزامات قصيرة الأجل (راضي، 2018: 27). ويصف المفهوم الثاني رأس المال العامل بأنه: مجموع الإستثمارات التي يقوم بها المصرف في الموجودات المتداولة، والتي يمكن تحويلها الى سيولة نقدية خلال سنة، وهي (النقد، الأوراق المالية، الحسابات المدينة، والمخزون السلعي)، هذا المفهوم يتجاهل المطلوبات المتداولة (Jitman,2012: 638).

في حين نجد أن المفهوم الثالث يتحدث عن صافي رأس المال العامل للموجودات والمطلوبات غير المحملة بالفوائد، والذي يكون على أساس عدم إدراج الخصوم المتداولة، والتي لا يقوم المصرف بدفع أية فائدة من الموجودات المتداولة، طالما أن المصرف بالمقابل لا يحصل على أية فوائد (Wang, et al,2020: 5). وأخيرا يتطرق المفهوم الرابع بأنه يمثل برأس المال العامل الدائم والمؤقت، حيث أن رأس المال العامل الدائم يمثل النقدية وأوراق القبض، في حين أن رأس العامل المؤقت يتم إستخدامه في الشركات التي يكون إنتاجها خاضع للطلب الموسمي (عبد الرحمن والحمياني، 2021: 125).

يوفر رأس المال العامل للمصرف نظرة ثاقبة لقدرته على الوفاء بالالتزامات الحالية عند استحقاقها والاستفادة من استراتيجيات النمو قصيرة الأجل، يركز التنفيذيون بشكل كبير على إدارة رأس المال العامل لسد الفجوة بين المقبوضات والمدفوعات النقدية، ولضمان إستثمار الأموال بشكل مناسب في الأصول التي ستحقق أرباحاً (آل ابريه، 2020: 22).

ثانيا: أنواع رأس المال العامل:

يمكن تقسيم رأس المال العامل الى عدة أقسام هي:

1. رأس العامل الثابت: وهو أدنى حد لرأس المال العامل الذي يجب أن يعمل فيه المصرف التجاري لكي يقوم بادية عملياته التشغيلية اليومية (Anton, Nucu,2021:5).
2. رأس العامل الصافي: ويمثل الفرق بين اصول المتداولة الخصوم المتداولة (عبد الرحمن والحمياني، 2021: 125).

3. رأس العامل المؤقت: ويمثل رأس المال العامل الذي يتغير مع مرور الوقت، متأثراً بزيادة حجم النشاط للمصرف، الطارئة (النابوت، 2019: 15).
4. رأس المال العامل التشغيلي الصافي: ويمثل الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة غير المحملة بفوائد (وتمثل حسابات الذمم الدائنة والإلتزامات المستحقة). (لطرش، 2014: 41).

ثالثاً: إحتياجات رأس المال العامل

يجب على المصرف أن يبحث عن جزء آخر مكمل وهو ما يسمى بإحتياجات رأس المال العامل، بعبارة أخرى المصرف في دورة نشاطه عليه أن يغطي مخزوناته ومديونيته (إحتياجات الدورة) بالديون قصيرة الأجل (موارد الدورة)، فإذا كان الفرق موجب بين الطرفين+ فهو يعبر عن حاجة المصرف الى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة.

رابعاً: تحليل دورة رأس المال العامل

إن الحاجة الى الأموال تكون لأسباب عديدة، تأتي في مقدمتها الأتي، حاجة المصرف لموارد أساسية ينتج عنها خدمات جديدة لعملاء المصرف، وكذلك حاجة المنتج الجديد الى مصاريف ليكون جاهز للطرح الى السوق، ورغبة المصرف لإنتقال المنتج الى يد العملاء (الشباني، 2015: 34)، هذه الممارسة ينتج عنها تدفق الأموال من وإلى المصرف، هذا الأمر جعل المصارف تذهب للإستثمار في الموجودات المتداولة، فالإستثمار في النقد يجعل المصرف في وضع يسمح له بالوفاء بإلتزاماته المترتبة عليه، كما أن المصرف يستطيع الإستثمار في الحسابات المدينة، من خلال منح زبائنه القروض (Barine, 2012: 219).

خامساً: إدارة رأس المال العامل

تعتمد إدارة رأس المال العامل على مجموعة من القرارات الإدارية التي تتعلق بمستويات الإستثمار التي تستهدفها إدارة المصرف في الموجودات المتداولة وكيف يمكن تمويل هذه الإستثمارات، بالإضافة أنه يعتمد على إدارة نسب مكوناته المختلفة، وهذا أمر ضروري لأغراض تأمين السلامة المالية للمصارف التجارية (مسودة وخشان، 2016: 190)، يجب على الإدارة المالية للمصرف السعي لتحقيق الموازنة بين نسب مكونات رأس المال العامل لغرض تحقيق أعلى مستويات من ناحية الربح والتدفق النقدية معاً، تعد إدارة رأس المال العامل واحدة من وظائف الإدارة المالية، حيث تمثل المرحلة الأولى تحديد حاجة المصرف للإستثمار في موجوداته الثابتة، والثانية يقوم المصرف بالإهتمام بالحصول على الموارد المالية التي تمكنه من ممارسة المصرف لنشاطه الرئيسي (حمودة وخنيفر، 2017: 29).

سادساً: سياسات إدارة رأس المال العامل

يجب أن يتوافر لدى المصرف رأس المال اللازم لتمكين العملاء من استخدام هذه الأموال بصورة سليمة، بما يعود بالنفع على المصرف من خلال زيادة الأرباح وإنتشار فروع المصرف في مناطق عديدة من البلاد، هناك عدة طرق وأساليب يمكن إستخدامها من قبل الإدارة للوصول الى تحقيق المستوى الأمثل لتمويل مشاريعها وإستثمار رأس المال بالشكل الذي يعود بالنفع على الملاك، تمثل سياسات رأس المال العامل بأنها قرارات تتعلق بكيفية إدارة الموجودات والمطلوبات من حيث بنود كل منها، لأن نجاح هذه السياسات على المدى الطويل ضروري لبقاء المصرف وديمومته (لطرش، 2014: 42).

سابعا: علاقة رأس المال العامل بمؤشرات السلامة المالية

يعد رأس المال العامل مؤشر على فاعلية المصرف في إدارة سيولتها وعملياتها التشغيلية، عندما ينخفض رأس المال العامل فهو دليل على ضعف قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الزبائن خاصة تلك الإلتزامات قصيرة الأجل، وهذا يؤدي الى إرتفاع مستوى المخاطر، وبالعكس عندما يرتفع رأس المال العامل ينتج عنه ضعف فاعلية المصرف في إدارة عملياتها التشغيلية؛ أما بسبب ضعف المبيعات أو لعدم سداد الزبائن لما في ذمتهم من ديون.

ثامنا: مفهوم السلام المالية:

تمثل مؤشرات السلامة المالية وفقا لتقارير المؤسسات المالية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) جهاز الإنذار المبكر، أضيف الى ذلك أنها تعمل كمؤشر لتحليل وتقييم ومتانة النظام المصرفي، لغرض دعم الإستقرار وتحديد المخاطر التي قد يتعرض لها الجهاز المصرفي (المولى محمد، 2017 : 73.72)، لم تعد المقاييس التقليدية كافية لمعرفة أداء المصارف، وهذا الأمر أصبح جليا بصورة أكبر للإدارة كونها هي من تتعامل مع تلك المقاييس، لأنها لا تعطي صورة واضحة عن خلق القيمة داخل المصرف، لعدم أخذها للمخاطر التي تحيط بعمل المصرف بالإضافة لعدم النظر الى أثر التضخم ولا حتى لتكلفة الفرصة البديلة (9: International Monetary Fund,2006)، مع التأكيد على وجود عوامل أربعة يمكن من خلالها إدارة المخاطر بصورة سليمة هي (عبد الرحمن، 2020: 28):

1. وضع مجلس إدارة المصرف لنوعية وشروط الإشراف والرقابة
2. وجود حدود لأي نشاط يضم مخاطر ذات أهمية
3. نوعية نظم الرقابة والإشراف على المخاطر
4. كفاية الرقابة الداخلية، في محاولة لمنع الإحتيال والنشاطات الممنوعة، من قبل بعض الزبائن.

تاسعا: الفرق بين مؤشرات السلامة المالية والإحصاءات النقدية

هناك إختلاف في المفاهيم والمبادئ الأساسية للإحتساب بين هذين القطاعين (الزبيدي، 2020: 91)، من ثم يصبح من الواجب علينا معرفة أهم الفروقات بين FSI وبين الإحصاءات النقدية والمتمثلة في:

1. مصادر البيانات: والتي يتم الحصول عليها من الميزانية العمومية وكشف الدخل هذا فيما يتعلق ب FSI، في حين الإحصاءات النقدية يمكن الحصول على بياناتها من الميزانية العمومية القطاعية (Indicators,2019:45).
2. أساس التوحيد: البيانات الخاصة ب FSI يتم توحيدها بالإستناد الى المستوى المحلي، أو الأساس القطاعي، أو عبر الحدود، وبالإمكان أن يتم التوحيد على أساس القطاع/ عبر الحدود وفي هذه الحالة يجب أن تكون الكيانات مدمجة مع بعضها، في حين أن الإحصاءات النقدية تكون على أساس توحيد محلي فقط (Indicators,2019:61).
3. تسجيل الموجودات: في ال FSI يتم تسجيل الأصول كصافي المخصصات، في حين أن الإحصاءات النقدية تقوم بالتسجيل على أساس إجمالي (المخصصات المفروضة على الموجودات الضعيفة لا يتم إستبعادها) (Financial Soundness (Indicators,2019:80).

4. تعديلات التوحيد داخل المجموعة (المراكز والموجودات): جميع التعديلات بالنسبة للمراكز والتدفقات لـ FSI يتم تنفيذها داخل المجموعة، في حين الإحصاءات النقدية لا يتم تنفيذ التعديلات داخل المجموعات في الميزانيات العمومية، ما عدا التي تحدث بين المصرف الأم والفروع (Financial Soundness Indicators, 2019: 75).

عاشرا: القطاعات الرئيسية لمؤشرات السلامة المالية

لقد أدى التغيير في البيئة المالية للمؤسسات المصرفية، الى تحولات جوهرية فيما يتعلق بعمليات مراقبة المصارف، التي منحت موضوع تقويم السلامة المالية إهتماما متزايدا، مع الأخذ بنظر الاعتبار المخاطر التي يتعرض لها المصرف، بما انعكس بصورة إيجابية على إدارة المخاطر، من خلال اعتماد نموذج CAMELS System ، (عبد الرضا، 2009: 52).

هناك مجموعة من العناصر تستطيع من خلالها السلطة الإشرافية تصحيح الأخطاء وحماية النظام المصرفي وتأمين سلامته، تتمثل في:

1. كفاية رأس المال: وتمثل إمكانية المؤسسات في تحديد رأس مال متقارب مع طبيعة التوسع في جميع أنواع المخاطر، بالإضافة الى قدرة الإدارة على تحديد تلك المخاطر وقياسها ورقابتها (المالكي، 2013: 24).
2. نوعية الموجودات: وتمثل مبلغ مخاطر الإئتمان، والتي تتضمن القروض ومحفظة الإستثمارات، بالإضافة الى بنود خارج الميزانية (جنيعر، 2019: 57).
3. الإدارة: وتمثل قدرة مجلس الإدارة والعليا على تحديد المخاطر وقياسها، وتوجيه ورقابتها، مع التأكيد على مدراء المنظمات حول ضرورة استخدام السياسات والمعالجات في إدارة المخاطر من خلال تحديد الأهداف (جنيعر، 2019: 64).
4. الربحية: وتمثل العوامل التي تؤثر في نوعية الأرباح، بمعنى أنها لا تمثل فقط مقدار وإتجاه الربحية (المولى محمد، 2017: 77).
5. السيولة: من خلالها يتم قياس الكفاية الحالية والكفاية المستقبلية لمصادر السيولة والتمويل لنشاط المصرف (حميد، 2015: 44).
6. الحساسية ضد مخاطر السوق: وهي تشير إلى درجة التغير في كل من (معدلات الفائدة، أسعار العملات الأجنبية، أسعار السلع، أسعار أسهم الملكية، المقابلة لتأثيرات الأرباح ورأس المال الاقتصادي).

حادي عشر: مؤشرات السلامة المالية في العراق

يعتمد البنك المركزي العراقي على المؤشرات المدرجة في أدناه عند تقييمه لأداء المصارف، لإختبار سلامة الأداء في القطاع المصرفي العراقي، وتتمثل هذه المؤشرات في: (تقرير الإستقرار المالي، 2018، 47.32).

1. نسبة كفاية رأس المال: تُعرّف كفاية رأس المال على أنها وسيلة للتحكم في مستويات المخاطر عند القيام بالأعمال المصرفية، وتمثل الحجم الكافي من رأس المال اللازم لامتناع الخسائر التي تحصل عند القيام بالاستثمارات والأعمال المصرفية المختلفة (حكيمه وحبيب، 2021: 108)، أما أهم المؤشرات المستخدمة في هذا المؤشر فهي:

(أولاً): نسبة رأس المال التجميعية المعدلة بالمخاطر: حيث يقاس بنسبة رأس المال الى مجموعة الموجودات المعدلة بالمخاطر، وعندما تكون النتيجة إنخفاض النسبة يعطي مؤش الى زيادة المخاطر ونقص في رأس المال.
(ثانياً): التوزيع التكراري لرأس المال: يتم استخدام هذا المؤشر لمعرفة معدل رأس المال في المصرف، لغرض تجنب أية مشاكل تنتج عن عملية التجميع.

يقوم تصنيف رأس المال على أسس معينة تتمثل في: (الرقابة المصرفية، 2014: 81).

أ. مستوى ونوعية رأس المال للمصرف

ب. قدرة الإدارة على تكوين إحتياطيات أخرى

ج. حجم الديون المتعثرة، بالإضافة الى كفاية المخصصات

د. حجم وطبيعة الموجودات غير الملموسة، مخاطر السوق، مخاطر التركيز، ومخاطر تتعلق بالنشاطات غير التقليدية.

هـ. المخاطر التي تتعلق بوجود نشاطات خارج الميزانية، ومدى مقابلة الإيرادات لتوزيعات الأرباح

و. نمو المصرف على المستوى المتوسط والبعيد

ز. قدرة المصرف على الدخول لسوق رأس المال، من أجل الحصول على تمويل.

ويتم احتساب نسبة كفاية رأس المال من خلال المعادلة التالية (المالكي، 2013: 33):

نسبة كفاية رأس المال = ((إجمالي رأس المال) / (مخاطر التشغيل + مخاطر الائتمان + مخاطر السوق)) * 100

2. نوعية الموجودات (Asset Quality): يتم قياس مؤشر جودة الأصول من خلال نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي، حيث يتم توضيح حجم القروض التي لم يتمكن المقترضون من سدادها في تاريخ استحقاقها، بسبب فشل المشروع الذي تم استثمار القرض فيه من تحقيق العوائد المتوخاة منه (Andhik, et, al. 2021: 124)، كما أن على المصرف أن يأخذ بعين الاعتبار مخاطر الائتمان التي تتضمن أية عمليات خارج الميزانية، بالإضافة الى مراقبة العمليات التي تقدم لغير المقيمين OFF Share Banks (طلفاح، 2005: 12).
والقرض المتعثر يعني عدم قدرة المقترض على سداد أصل القرض والفائدة المتوجبة عليه، كلما ارتفعت هذه النسبة فإن ذلك يدل على ارتفاع المخاطر الائتمانية الناتجة عن منح القروض والسلف (Anisa, 2015: 48)، من ثم فإن سياسة المصرف في هذا الجانب تكون فاشلة، الأمر الذي يؤثر في سمعة المصرف، بينما عندما تكون النسبة منخفضة، فهذا دليل على إنخفاض المخاطر الائتمانية، وهو الأمر الذي يعكس سياسة ذات كفاءة للمصرف في منح القروض والسلف. يمكن حساب جودة الموجودات من خلال المعادلة التالية (المالكي، 2013: 33):

جودة الموجودات = (الديون المتعثرة / إجمالي الائتمان النقدي) * 100

3. جودة الربحية (Earning Quality): هذا المؤشر ذو أهمية كبيرة للمصرف، وكذلك يعد أمراً يمثل إستراتيجية لإدارة المصرف، وهو من المؤشرات التي يضع المستثمرون أعينهم عليها، أضف الى ذلك نجد أن الدائنين يهتمون بهذا المؤشر عند تعاملهم مع المصرف، ناهيك عن كونه يمثل أداة لقياس كفاءة الإدارة في إستخدامها للموارد المتاحة بين أيديها (المولى محمد، 2017: 91).

يمكن معرفة جودة الربحية من خلال:

أ- العائد على الموجودات (Return on Assets ROA) وهو مؤشر مالي يوضح قدرة المصرف على تحقيق الأرباح، من خلال إستثمار الموجودات، وهو بهذا يعتمد بصورة كبيرة على الأرباح المتحققة من هذه الموجودات، وكلما إرتفعت نسبة الربح المتحققة، فهو مؤشر على كفاءة إدارة المصرف في إستثمار الأموال (العمد، 2020: 183).
يتم حساب هذا المؤشر من خلال المعادلة التالية (خليفة، 2021: 7):

$$\text{نسبة العائد على الموجودات} = (\text{صافي الربح} / \text{إجمالي الموجودات}) \times 100$$

ب- العائد على حقوق المساهمين (Return on Equity ROE) يمثل هذا المؤشر أهمية لإدارة المصرف، كونه يعطي صورة عن المدى الذي تحققت فيه أهداف المصرف، من خلال حساب العوائد على الأموال التي تم إستثمارها من قبل المالكين، وهو معيار لمدى تعاظم ثروة المساهمين (حميد والعتابي، 2017، 10)، يمكن حساب معدل العائد على حقوق المساهمين عن طريق المعادلة التالية (عثمانية، 2021: 164):

$$\text{نسبة العائد على حقوق المساهمين} = (\text{صافي الربح} / \text{حقوق المساهمين}) \times 100.$$

ت: هامش الفائدة على الدخل الإجمالي (العائد):

ث: المصاريف من غير الفائدة على الدخل الإجمالي:

4. السيولة (Liquidity): تمثل السيولة أهمية كبيرة للمصرف التجاري، ذلك لأنه من غير الممكن أن تقوم إدارة

المصرف بطلب مهلة من الزبائن عند مطالبتهم للمصرف بسحب أموالهم المودعة في المصرف، كونه سيؤدي الى

عدم الثقة بالمصرف (شكارة، 2012: 150).

ثاني عشر: أهمية مؤشرات السلامة المالية

تتمثل أهمية مؤشرات السلامة المالية في أنها تؤدي الى معرفة الملاءة المالية للمصارف عينة البحث، أضف الى ذلك تعطي صورة واضحة للمستفيدين من معرفة المركز المالي للمصرف وقدرته على الوفاء بالتزاماته تجاه عملائه (حنتوش، 2017: 58)، بالإضافة الى أن المؤشرات المالية تمنح الإدارة المالية القدرة على مقارنة النظام المصرفي الذي يعمل به المصرف مع الأنظمة المصرفية في الدول الأخرى (حنتوش، 2017: 59).

ثالث عشر: إستخدامات مؤشرات السلامة المالية النوعية

- فيما يتعلق بالقطاع المصرفي فإن مؤشرات السلامة المالية التي أقرها المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي، من خلال النظر الى مكونات جهات تلقي الودائع، بالإمكان معرفة نقاط الضعف والقوة في المصارف، من خلال:
1. كفاية رأس المال: وتعد النسبة الكلية لرأس المال المرجح بالمخاطر، من أكثر المؤشرات لكفاية رأس المال إستخداما، مع الأخذ بنظر الإعتبار إقرار لجنة بازل للرقابة المصرفية عام 1988 بهذا الأمر (حمود، 2014: 73)، في حين نجد أن نسب الرفع المالي البسيطة، والتي منها نسبة رأس المال الى الأصول يتم إستخدامها لتكملة هذا المقياس، مع ملاحظة أن الإتجاه السلبي يُظهر وجود إرتفاع في الإنكشاف الى المخاطر مع إحتمال وقوع مشاكل فيما يتعلق بكفاية رأس المال، بالإضافة الى ذلك يجب مراقبة مؤشرات جودة رأس المال للمصرف.
 2. جودة الأصول: تهديدات الملاءة للمؤسسات المالية، تأتي عن طريق المخاطر المتعلقة بقيمة الأصول، بالإضافة الى تدهور الربحية والقروض المتعثرة، من ثم يتم إستخدام نسبة الديون المتعثرة الى مجموع القروض الإجمالية،

باعتباره مؤشراً لجودة الأصول، أما نسبة المخصصات الى القروض المتعثرة فهي بمثابة مقياس لحجم القروض المتعثرة التي يتم رصد مخصصات لها، في بعض الأحيان لا نجد تنوع في محفظة القروض (شكارة، 2012: 138)، وهو أمر يشكل ضعف خطير في النظام المالي، لأن تركيز القروض في نشاط معين، يعرض المصارف لأي تطور في هذا القطاع، خاصة عندما تكون هذه التطورات سلبية، ونجد هذه بصورة واضحة في قطاع العقارات، مع أن لكل بلد ظروف خاصة، تحتم على البنوك المركزية مراقبتها، لسلامة النظام المالي (Sadik, 2021: 11). لذلك فإن مراقبة القروض التي تمنح للأشخاص الذين لديهم صلة بأعضاء مجالس الإدارة، مسألة غاية في الأهمية خاصة مع وجود النشاط المختلط، ومع ذلك فإن الإنكشافات التي تتعرض لها المصارف تعطي للمؤسسات المقيمة الكبرى مؤشراً على تركيز القروض ضمن المؤسسات الكبرى في النظام الإقتصادي لهذه الدولة (الزبيدي، 2011: 68).

3. الإيرادات والربحية: يتم استخدام البيانات المحاسبية وما تتضمنه من الدخل والمصروفات كمؤشر لبيان ربحية المصارف التجارية، وتعد نسبة صافي الدخل الى متوسط مجموع الأصول (العائد على الأصول)، و نسبة صافي الدخل الى متوسط أسهم رأس المال (العائد على السهم) من أكثر النسب المستخدمة في تقييم ربحية المصارف التجارية (Daryanto, et, al. 2021: 67).

4. السيولة: تتأثر قدرة الجهاز المصرفي على تحمل الصدمات اعتماداً على السيولة الموجودة لدى المصارف التجارية، وتعد نسبة الأصول السائلة الى مجموع الأصول السائلة من المقاييس الشائعة، لبيان مدى قدرة النظام المالي على استيعاب انخفاض الميزانية العمومية (كاظم، 2020: 34)، كما أن استخدام نسبة الودائع الى مجموع القروض (عدا القروض بين المصارف التجارية) يكون لغرض معرفة المشاكل في السيولة (Gitman & Zutter, 2012 : 71)، فعندما تنخفض هذه النسبة، فهذا يعني وجود ضغط للسيولة على الجهاز المصرفي، وبالتالي قد تؤدي الى زعزعة الثقة لدى المودعين والمستثمرين (الشمري، 2014: 458).

5. الحساسية لمخاطر السوق: إن أية تغيرات في أسعار السوق نتيجة المشاركة المتزايدة من قبل المصارف التجارية في الأعمال التجارية للسوق، تؤدي الى زيادة المخاطر التي قد تعرضها الى خسائر كبيرة (رباط وآخرون، 2020: 216)، ومن أهم المخاطر التي تتعرض لها هي مخاطر أسعار الفائدة وأسعار الصرف، كما أن بعض الدول تسمح للمصارف التجارية بالمتاجرة على حسابها الخاص في أسواق الأوراق المالية (رضا، 2018: 25)، وبالتالي فإن هذه المصارف تتعرض الى مخاطر أسعار الأسهم، وهو الأمر الذي قد تضطر معه الى استخدام المشتقات المالية لإدارة هذه المخاطر (Christophouls, 2011: 14).

المبحث الثالث: الجانب العملي

تعتمد الدراسة على عدد من المتغيرات المستقلة والتابعة، فالمتغير المستقل وهو رأس المال العامل خضع لعدد من التغيرات بموجب التعليمات الصادرة عن البنك المركزي العراقي الى أن تم تثبيت رأس المال العامل عند الرقم الحالي وهو 250 مليار دينار.

جدول (1)

رأس المال العامل للمصارف عينة البحث للفترة من 2015. 2019 (المبالغ بالآلاف دينار عراقي)					
المصرف	2015	2016	2017	2018	2019
المصرف التجاري العراقي	273489071	273489172	273489271	273489371	273489471
مصرف بغداد	212144152	125301910	126668734	136681952	114532592
مصرف الشرق الأوسط العراقي للإستثمار	180928344	123361171	129143000	173688000	151621000
مصرف الإستثمار العراقي	264681756	274344156	262292897	263596998	242341250
المصرف الأهلي العراقي	237990981	271077919	271801164	242926000	161786000
مصرف سومر التجاري	236276286	245828499	242701492	241510992	245804000
مصرف الإقليم التجاري للإستثمار والتمويل	183017000	195034000	206139000	215985000	102879000
مصرف الخليج التجاري	272991054	274743289	275205747	266918833	195667000
مصرف الموصل للتنمية والإستثمار	257334493	257081421	261224910	213016246	146280000
مصرف آشور الدولي	241065929	224187844	236658631	238840404	242191842
مصرف المنصور للإستثمار	273107418	265300160	263525623	267549952	147964000
المصرف المتحد للإستثمار	263399032	243987170	241071222	248806365	249853200
مصرف التنمية الدولي للإستثمار والتمويل	201924234	199586862	202872566	173772360	177544049
مصرف عبر العراق	243848000	272588000	270297000	248238000	205335000
مصرف الإئتمان العراقي	298982979	30974622	472355583	309201665	288057762

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel.

نلاحظ أن المصرف التجاري العراقي ومصرف الإئتمان العراقي سجلا أعلى نسبة في رأس المال 8%، بينما نجد أن مصرف الشرق الأوسط العراقي للإستثمار ومصرف الإقليم التجاري سجلا أدنى نسبة في رأس المال 5%، كما في الجدول (1).

جدول (2)

يمثل كفاية رأس المال لعينة المصارف للمدة من 2015 . 2019							
المصرف	2015	2016	2017	2018	2019	المجموع	الوسط الحسابي
المصرف التجاري	536	729	594	657	529	3045	609
مصرف بغداد	64.4	86	103	127	64	444.4	88.88
مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	104	101	133	110	111	559	111.8
مصرف الاستثمار العراقي	149	130	139	122	102	642	128.4
المصرف الاهلي العراقي	117	103	107	83.00	58	468	93.6
مصرف سومر التجاري	217	243	263	309	331	1363	272.6
مصرف الاقليم التجاري للتمويل والاستثمار	94	108	118	92	68	480	96
مصرف الخليج التجاري	74	91	124	131	148	568	113.6
مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	120	142	162	139	123	686	137.2
مصرف آشور الدولي	118	56	116	276	271	837	167.4
مصرف المنصور للاستثمار	191	226	206	205	209	1037	207.4
المصرف المتحد للاستثمار	29.6	33.03	0.36	0.36	0.45	63.8	12.76
مصرف التنمية الدولي للاستثمار والتمويل	63.22	78.5	71.5	76	69	358.22	71.644
مصرف عبر العراق	216	218	316	355	355	1460	292
مصرف الائتمان العراقي	302	374	399	370	374	1819	363.8

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel.

بينما شملت المتغيرات التابعة والمتمثلة بـ كفاية رأس المال والتي ترتفع عن النسبة التي تضعها تعليمات البنك المركزي، ومع أن هذا يعطي الأمان للمؤسسين والمودعين على حد سواء، لكنه من جانب آخر يشكل نقطة ضعف لأنه يعني أن المصرف لا يستثمر أمواله ومنح الإئتمان الى الزبائن إلا في حدود ضيقة، وقد سجل مصرف الإئتمان العراقي أعلى نسبة كفاية رأس المال 21% يليه مصرف عبر العراق 15% ثم مصرف المنصور للإستثمار 13%، بينما سجل مصرف الشرق الأوسط العراقي للإستثمار أدنى نسبة 0% ، كما في الجدول (2).

جدول (3)

السيولة (نسبة الموجودات السائلة = الموجودات السائلة / المطلوبات السائلة) 100 لعينة المصارف للفترة من 2015. 2019					
2019	2018	2017	2016	2015	المصرف
1.63	1.16	0.93	0.97	1.6	المصرف التجاري العراقي
0.86	1	1	0.99	1.17	مصرف بغداد
1.2	1.1	1.31	1.3	1.03	مصرف الشرق الأوسط العراقي للإستثمار
1.67	1.89	1.9	1.85	1.9	مصرف الإستثمار العراقي
1.33	1.93	2.12	2.2	1.45	المصرف الأهلي العراقي
3.4	2.3	2.5	2.64	2.27	مصرف سومر التجاري
0.93	1.13	1.16	1.65	1.7	مصرف الإقليم التجاري للإستثمار والتمويل
1.26	1.04	0.83	0.65	0.6	مصرف الخليج التجاري
1.28	1.42	1.4	1.3	1.55	مصرف الموصل للتنمية والإستثمار
2.67	2.35	3.5	3.3	2.8	مصرف آشور الدولي
1.04	0.99	0.85	1.53	0.43	مصرف المنصور للإستثمار
0.05	0.04	0.32	0.36	0.5	المصرف المتحد للإستثمار
0.64	0.7	0.78	0.82	0.86	مصرف التنمية الدولي للإستثمار والتمويل
2.8	5.05	5.53	1.98	1.8	مصرف عبر العراق
2.12	2.48	1.11	0.46	1.86	مصرف الإنتمان العراقي

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel.

تبين نسبة الموجودات السائلة قدرة المصارف على الإحتفاظ بموجوداتها المتداولة في محاولة منها لتغطية المطلوبات والإلتزامات المتقابلة لكن هذا على حساب منح الإئتمان، وتبين أن نسبة الموجودات السائلة والتي تقابل المطلوبات السائلة سجلت نسب لا تزيد على 11% لمصرف سومر التجاري وهي الأعلى ، والأدنى 2% سجلها مصرف المنصور، كما في الجدول رقم (3).

جدول (4)

نسبة التوظيف(نسبة القروض = القروض والسلف/إجمالي الودائع)×100 لعينة المصارف للفترة من 2015. 2019							
المصرف	2015	2016	2017	2018	2019	المجموع	المتوسط
المصرف التجاري العراقي	31.6	24.8	23.1	23.1	23.1	125.7	25.14
مصرف بغداد	26.5	24.7	19.6	25	23.5	119.3	23.86
مصرف الشرق الأوسط العراقي للإستثمار	45.2	38.7	34.7	25.36	38.9	182.86	36.572
مصرف الإستثمار العراقي	52.1	36.4	45	58.7	55	247.2	49.44
المصرف الأهلي العراقي	69.2	85.2	74.8	27.2	48.5	304.9	60.98
مصرف سومر التجاري	125.6	132.9	105.7	97.8	125.4	587.4	117.48
مصرف الإقليم التجاري للإستثمار والتمويل	27.9	123.9	78.2	16.1	15.13	261.23	52.246
مصرف الخليج التجاري	83.9	67.3	76.8	73.6	71.7	373.3	74.66
مصرف الموصل للتنمية والإستثمار	181.3	205.6	124.5	112.8	83.6	707.8	141.56
مصرف آشور الدولي	24.6	18.65	12.8	3.2	7.2	66.45	13.29
مصرف المنصور للإستثمار	15.3	14.7	12	10	12.4	64.4	12.88
المصرف المتحد للإستثمار	141.6	232.4	316.6	465.4	363.2	1519.2	303.84
مصرف التنمية الدولي للإستثمار والتمويل	69.9	89.5	83.5	88.2	85.1	416.2	83.24
مصرف عبر العراق	167.5	142.7	326.8	252.5	141	1030.5	206.1
مصرف الإنتمان العراقي	4.14	1.6	5.5	4.9	1.5	17.64	3.528

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel.

يتحدث التوظيف ومنح القروض عن قدرة المصرف على تحصيل الأموال من المودعين وتوظيفها لصالح العملاء، فإذا كانت النسبة مرتفعة فهو دليل على قدرة المصرف على توظيف هذه الأموال في منح القروض لزيائنه أولاً، وتحقيق عوائد للمصرف وللمودعين ثانياً، كما في الجدول (4).

جدول (5)

نسبة الرصيد النقدي								
المعدل	المتوسط	المجموع	2019	2018	2017	2016	2015	المصرف
0.1094691	4.8	24	1.6	1.8	9.3	9.7	1.6	المصرف التجاري العراقي
0.1245211	5.46	27.3	8.6	1	9.6	6.9	1.2	مصرف بغداد
0.0269111	1.18	5.9	1.2	1.1	1.3	1.3	1	مصرف الشرق الأوسط العراقي للإستثمار
0.0351213	1.54	7.7	1.4	1.5	1.6	1.7	1.5	مصرف الإستثمار العراقي
0.0424193	1.86	9.3	1.4	1.9	2.2	2.3	1.5	المصرف الأهلي العراقي
0.0588396	2.58	12.9	3.8	1.3	2.9	3.2	1.7	مصرف سومر التجاري
0.0501733	2.2	11	1.1	1.4	1.2	2.8	4.5	مصرف الإقليم التجاري للإستثمار والتمويل
0.0834702	3.66	18.3	1.1	1.1	2.3	7.2	6.6	مصرف الخليج التجاري
0.0542784	2.38	11.9	1.4	1.6	1.7	1.8	5.4	مصرف الموصل للتنمية والإستثمار
0.0693304	3.04	15.2	2.7	2.4	3.7	3.5	2.9	مصرف آشور الدولي
0.0727057	3.188	15.94	1.1	1	8.6	1.04	4.2	مصرف المنصور للإستثمار
0.0775406	3.4	17	1.1	1.1	5.6	8.2	1	المصرف المتحد للإستثمار
0.0615764	2.7	13.5	2.9	5.2	1.3	2.2	1.9	مصرف التنمية الدولي للإستثمار والتمويل
0.063857	2.8	14	3	5.2	1.7	2.2	1.9	مصرف عبر العراق
0.0697865	3.06	15.3	2.2	2.5	4.1	4.7	1.8	مصرف الإنتمان العراقي
	43.848	219.24	34.6	30.1	57.1	58.74	38.7	المجموع

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel.

فيما يتعلق بالقروض والسلف الممنوحة على إجمالي الودائع نجد أن مصرف الموصل للتنمية والإستثمار سجل النسبة الأعلى في منح الإئتمان لزبائن المصرف 17% يليه مصرف عبر العراق 16%، بينما نجد أن النسبة الأدنى 0% كانت من حصة مصرف الإئتمان العراقي وبعده مصرف المنصور للإستثمار بنسبة 1%، وهذا يعود الى أن المصارف عينة البحث كانت إهتمامها الأول في الإستثمار برأس المال العامل متجاهلة منح القروض والسلف لكي تتجنب المخاطر التي قد تسببها لها وهي بهذا تحاول تحقيق الأمان والسيولة معا على حساب تحقيق الربحية، كما في الجدول رقم (5).

جدول (6)

نسبة الاحتياطي القانوني = (النقد لدى البنك المركزي ÷ الودائع وما في حكمها) × 100								
المعدل	المتوسط	المجموع	2019	2018	2017	2016	2015	المصرف
0.0032134	0.2	1	1.4	1.1	6.2	6.7	1.3	المصرف التجاري العراقي
0.1192159	7.42	37.1	6.9	7.8	6.8	6.5	9.1	مصرف بغداد
0.0231362	1.44	7.2	1.2	1.1	1.3	1.1	2.5	مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار
0.0231362	1.44	7.2	1.4	1.5	1.6	1.2	1.5	مصرف الإستثمار العراقي
0.0388817	2.42	12.1	6.4	1.1	1.5	1.9	1.2	المصرف الأهلي العراقي
0.0427378	2.66	13.3	3.3	2.7	2.4	2.6	2.3	مصرف سومر التجاري
0.1012211	6.3	31.5	8.9	8.2	4.4	1.7	8.3	مصرف الإقليم التجاري للإستثمار والتمويل
0.0845116	5.26	26.3	1.1	8.3	7.6	3.9	5.4	مصرف الخليج التجاري
0.0459512	2.86	14.3	8.7	1.4	1.6	1.2	1.4	مصرف الموصل للتنمية والإستثمار
0.0491645	3.06	15.3	9.8	1	1.4	1.5	1.6	مصرف آشور الدولي
0.0735861	4.58	22.9	1	8.4	8.3	1	4.2	مصرف المنصور للإستثمار
0.1025064	6.38	31.9	7.8	9.3	3.9	7.7	3.2	المصرف المتحد للإستثمار
0.1176093	7.32	36.6	5.5	6.7	7	8.3	9.1	مصرف التنمية الدولي للإستثمار والتمويل
0.06491	4.04	20.2	2.9	5.1	1.3	1.8	9.1	مصرف عبر العراق
0.0597686	3.72	18.6	1.9	2.1	8.1	3.3	3.2	مصرف الإنتمان العراقي

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel.

يشكل الرصيد النقدي الذي يحتفظ به المصرف أهمية كبيرة لمقابلة إحتياجات العملاء عند الحاجة وهنا نلاحظ أن مصرف الخليج التجاري احتل المرتبة الأولى في الإحتفاظ برصيد نقدي 17% يليه مصرفي الموصل للإستثمار والتنمية ومصرف الإقليم التجاري بنسبة 14% و 12% على التوالي واخيرا يلهمهما مصرف المنصور للإستثمار بنسبة 11% ، بينما نجد أن مصرف الشرق الأوسط العراقي للإستثمار احتل المرتبة الأخيرة بنسبة 2% يليه مصرفي بغداد والمصرف التجاري العراقي بنسبة 3% و 4% على التوالي، كما في الجدول (6).

جدول (7)

يمثل جودة الربحية العائد على الاستثمار (العائد على الموجودات = صافي الربح بعد الضريبة/إجمالي الموجودات)×100 لعينة المصارف للفترة من 2019. 2015							
المصرف	2015	2016	2017	2018	2019	المجموع	المتوسط
المصرف التجاري العراقي	1.9	1.8	2.18	2.44	1.46	9.78	1.956
مصرف بغداد	0.44	1.7	0.56	0.37	0.64	3.71	0.742
مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار	0.02	1.9	-0.75	-0.37	0.4	1.2	0.24
مصرف الاستثمار العراقي	3.18	1.76	0.7	0.06	0.06	5.76	1.152
المصرف الأملي العراقي	0.37	4.1	0.5	-1.5	1.45	4.92	0.984
مصرف سومر التجاري	0.99	1.07	0.1	0.2	0.29	2.65	0.53
مصرف الإقليم التجاري للاستثمار والتمويل	0.9	2.4	2.76	0.94	1.3	8.3	1.66
مصرف الخليج التجاري	1.2	0.73	0.7	0.1	-0.72	2.01	0.402
مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	4.36	3.9	-0.15	1.01	1.4	10.52	2.104
مصرف آشور الدولي	4.36	3.93	3.6	1.01	1.4	14.3	2.86
مصرف المنصور للاستثمار	1.86	1.3	1.13	1.4	0.6	6.29	1.258
المصرف المتحد للاستثمار	3.9	0.02	-0.6	-12.9	-0.3	-9.88	-1.976
مصرف التنمية الدولي للاستثمار والتمويل	2.16	2.53	1.9	1.16	0.67	8.42	1.684
مصرف عبر العراق	2.75	3.6	2.9	2	0.4	11.65	2.33
مصرف الإنتمان العراقي	1.9	1	1.4	1.12	-1	4.42	0.884

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel.

بالنسبة للإحتياطي القانوني والذي تحتفظ به المصارف التجارية في البنك المركزي كان مصرف عبر العراق الأعلى بنسبة 14%، بينما كان مصرف الاستثمار العراقي حصل على نسبة 2% فيما يتعلق بإحتفاظه بالإحتياطي القانوني، يشكل العائد على الاستثمار أهمية كبيرة بالنسبة للملاك لأنه يعني قدرة المصرف على إيجاد فرص لإستثمار الأموال والحصول على أرباحها نجد أن مصرف الموصل للتنمية والإستثمار صاحب أعلى نسبة 15% تبعه مصرفي آشور الدولي بنسبة 14% والمصرف المتحد للإستثمار 13%، بينما نجد أن مصرف الشرق الأوسط العراقي صاحب النسبة الأدنى 0%، كما في الجدول رقم (7).

جدول (8)

يمثل جودة الربحية (العائد على حقوق المساهمين = صافي الربح بعد الضريبة/إجمالي حقوق المساهمين)×100 لعينة المصارف للفترة من 2015 .							
2019							
المصرف	2015	2016	2017	2018	2019	المجموع	المتوسط
المصرف التجاري العراقي	2.68	2.68	3.4	3.8	2.4	14.96	2.992
مصرف بغداد	2.46	4.3	2.3	1.6	2.7	13.36	2.672
مصرف الشرق الأوسط العراقي للإستثمار	0.05	4.32	-0.2	-0.1	0.1	4.17	0.834
مصرف الإستثمار العراقي	6.23	3.5	1.4	0.12	0.06	11.31	2.262
المصرف الأهلي العراقي	0.83	8.16	1.04	-3.1	3.6	10.53	2.106
مصرف سومر التجاري	1.37	1.41	0.15	0.34	0.37	3.64	0.728
مصرف الإقليم التجاري للإستثمار والتمويل	2.3	5.9	5.1	0.34	0.37	14.01	2.802
مصرف الخليج التجاري	3	1.85	1.32	0.2	-1.3	5.07	1.014
مصرف الموصل للتنمية والإستثمار	-0.16	0.9	1.2	0.63	0.83	3.4	0.68
مصرف آشور الدولي	7.47	5.84	5.1	1.8	2.3	22.51	4.502
مصرف المنصور للإستثمار	7	5	5.1	7.12	2.96	27.18	5.436
المصرف المتحد للإستثمار	7.1	0.03	-1.05	-21.9	-0.67	-16.49	-3.298
مصرف التنمية الدولي للإستثمار والتمويل	6.3	6.1	4.72	2.9	1.9	21.92	4.384
مصرف عبرالعراق	5.03	5.4	3.7	2.37	0.5	17	3.4
مصرف الإنتمان العراقي	3.86	1.6	2.12	2.13	-1.7	8.01	1.602

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel.

يمثل العائد على حقوق المساهمين مؤشر تحليلي مهم في تقييم الأداء المالي وقياسه، لأنه يعطي للباحث فكرة عن كفاءة الإدارة في إستثمار أموال المساهمين وقدرة تلك الأموال على توليد الأرباح من حقوق المساهمين، من ثم فإننا بهذه النسبة نستطيع التعرف ما هو مقدار الأرباح التي حصل عليها المساهمون من إستثمار أموالهم من قبل المصرف، حيث أنه كلما زاد العائد الذي يتم توزيعه على المساهمين إرتفع سعر السهم في السوق المالي ونلاحظ أن مصرف آشور سجل أعلى نسبة 13% بينما سجل مصرف الشرق الأوسط العراقي للإستثمار النسبة الأقل في توزيع العوائد 0%، كما في الجدول رقم (8).

جدول (9)

معدل العائد على الودائع = (صافي الدخل ÷ مجموع الودائع) × 100								
المعدل	المتوسط	المجموع	2019	2018	2017	2016	2015	المصرف
0.1563208	6.9	34.5	4.5	8.2	7.4	6.2	8.2	المصرف التجاري العراقي
0.1431808	6.32	31.6	9.1	4.9	9.9	2.4	5.3	مصرف بغداد
0.0203897	0.9	4.5	1.1	-5.1	-2	4.7	5.8	مصرف الشرق الأوسط العراقي للإستثمار
0.1191663	5.26	26.3	8.3	4.3	3.4	4	6.3	مصرف الإستثمار العراقي
0.0439511	1.94	9.7	3.7	-1.5	1.6	1.5	4.4	المصرف الأهلي العراقي
0.0856366	3.78	18.9	1.5	6.9	3.8	3.4	3.3	مصرف سومر التجاري
0.0693249	3.06	15.3	2	3.9	6.3	0	3.1	مصرف الإقليم التجاري للإستثمار والتمويل
0.0367014	1.62	8.1	-2	-1.7	1.2	1.4	9.2	مصرف الخليج التجاري
0.0222021	0.98	4.9	2.7	2	4	2.8	-6.6	مصرف الموصل للتنمية والإستثمار
0.0462166	2.04	10.2	4.4	2.7	1.5	1.6	0	مصرف آشور الدولي
0.03942	1.74	8.7	7	1.7	0	0	0	مصرف المنصور للإستثمار
-0.0285455	-1.26	-6.3	-3.2	-1.4	-4.1	1.3	1.1	المصرف المتحد للإستثمار
0.0670594	2.96	14.8	1.3	2.3	3.9	5.3	2	مصرف التنمية الدولي للإستثمار والتمويل
0.1069325	4.72	23.6	1.8	1.3	3	8.7	8.8	مصرف عبر العراق
0.0720435	3.18	15.9	-2.5	3.5	4.7	2.8	7.4	مصرف الإنتمان العراقي
	44.14	220.7	39.7	32	44.6	46.1	58.3	المجموع

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel.

يمثل العائد على الودائع مؤشر مهم في تحليل وتقييم الأداء المالي للمصارف التجارية، حيث يستطيع الباحث من خلاله معرفة صافي الأرباح التي تحققت خلال العام المالي الى مجموع المطلوبات، فعندما تكون النسبة مرتفعة تعطي دليل على قوة الأرباح المتحققة لمقابلة المطلوبات المستحقة، كما أنه يشكل حافز للمودعين في التعامل مع هذا المصرف أو ذاك فكلما ارتفع معدل العائد على الوديعة كلما كان أعداد المودعين في ارتفاع، وهنا نجد أن مصرف الخليج التجاري يسجل أعلى نسبة في منح المودعين عوائد مالية على الودائع التي يضعونها في المصرف 13%، بينما سجل مصرف الموصل للتنمية والإستثمار النسبة الأقل -9%، كما في الجدول رقم (9).

جدول (10) مؤشرات الحساسية لمخاطر السوق لعينة المصارف للفترة من 2015. 2019 معدل العائد على السهم = صافي الدخل/ عدد الأسهم							
المصرف	2015	2016	2017	2018	2019	المجموع	المتوسط
المصرف التجاري العراقي	0.033	0.03	0.04	0.43	0.026	0.559	0.1118
مصرف بغداد	0.026	0.081	0.024	0.17	0.029	0.33	0.066
مصرف الشرق الأوسط العراقي للإستثمار	0.22	0.047	0	0	0.011	0.278	0.0556
مصرف الإستثمار العراقي	0.07	0.041	0.016	0.01	0	0.137	0.0274
المصرف الأملي العراقي	0.01	0.094	0.012	0	0.04	0.156	0.0312
مصرف سومر التجاري	0.014	0.15	0.002	0.42	0.004	0.59	0.118
مصرف الإقليم التجاري للإستثمار والتمويل	0.045	0.052	0.04	0.34	0.049	0.526	0.1052
مصرف الخليج التجاري	0.033	0.02	0.014	0.02	0	0.087	0.0174
مصرف الموصل للتنمية والإستثمار	0	0.016	0.014	0.01	0.014	0.054	0.0108
مصرف آشور الدولي	0.043	0.059	0.054	0.19	0.024	0.37	0.074
مصرف المنصور للإستثمار	0.079	0.058	0.059	0.85	0.033	1.079	0.2158
المصرف المتحد للإستثمار	0.066	0.004	0	0	0	0.07	0.014
مصرف التنمية الدولي للإستثمار والتمويل	0.069	0.066	0.009	0.31	0.021	0.475	0.095
مصرف عبر العراق	0.037	0.034	0.025	0.09	0	0.186	0.0372
مصرف الإنتمان العراقي	0.0244	0.046	0.93	0.57	0.071	1.6414	0.32828
المجموع	0.7694	0.798	1.239	3.41	0.322	6.5384	1.30768

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel.

معدل العائد على السهم يعطي قوة للسهم في السهم بيعا وشراءً عندما تكون الأرباح الموزعة مرتفعة، نجد أن مصرف الشرق الأوسط العراقي للإستثمار الأعلى في توزيع عوائد على السهم 29% بينما مصرف الموصل للتنمية والإستثمار الأقل 0%، كما في الجدول رقم (10).

جدول رقم (11)

مؤشرات الحساسية لمخاطر السوق لعينة المصارف للفترة من 2015. 2019 معدل دوران السهم = إجمالي حجم التداول/إجمالي القيمة السوقية								
المعدل	المتوسط	المجموع	2019	2018	2017	2016	2015	المصرف
0.06	7.43	37.15	1.9%	2.2%	13.8	15.65	7.66	المصرف التجاري العراقي
0.09	11.20	56.02	16.17	22.9%	15.92	14.45	9.25	مصرف بغداد
0.12	14.47	72.34	7.85	11.68	16.375	28.3	8.137	مصرف الشرق الأوسط العراقي للإستثمار
0.03	3.35	16.74	3.56	8%	4.27	4.46	4.37	مصرف الإستثمار العراقي
0.04	4.25	21.27	0.5	2.21%	0.59	0.1	20.06	المصرف الأهلي العراقي
0.03	3.06	15.29	0.18	0%	6.42	6.38	2.31	مصرف سومر التجاري
0.00	0.00	0.00	0	0.001	0	0	0	مصرف الإقليم التجاري للإستثمار والتمويل
0.08	10.01	50.06	4.38	16.8%	13.79	12.89	18.83	مصرف الخليج التجاري
0.27	31.87	159.34	1.76	21.59%	70.63	78.25	8.48	مصرف الموصل للتنمية والإستثمار
0.02	2.56	12.80	0.43	3.31%	0.96	0.51	10.87	مصرف آشور الدولي
0.11	2.21	11.07	1.98	1.51%	1.3	5.18	2.59	مصرف المنصور للإستثمار
0.18	21.05	105.23	12.56	0.83	4.98	58.58	28.28	المصرف المتحد للإستثمار
0.07	8.22	41.11	0	1.5%	41.09	0	0	مصرف التنمية الدولي للإستثمار والتمويل
0.00	0.00	0.01	0.005	0	0	0	0	مصرف عبر العراق
0.00	0.51	2.57	7.1	0.57	0.9	4.6	24.4	مصرف الإنتمان العراقي
1.09	120.20	600.99	49.465	13.3189	190.134	224.796	123.277	المجموع

وأخيراً فإن معدل دوران السهم يمثل معيار مهم التي يجب أن يأخذها المستثمر في حساباته قبل أن يمتضي في قرار الإستثمار، لأنه لا يتعلق فقط بالمفاضلة بين هذا السهم أو ذاك بل يتعداه ليكون شاملاً للمفاضلة ما بين الأسواق المالية المختلفة بالنسبة للمستثمرين الأجانب، إن هذا المؤشر يقوم بقياس درجة سيولة سهم دون غيره أي توفر أوامر البيع والشراء في أغلب أيام التداول، بكلمة أوضح فهو يعطي مؤشر عن إمكانية تحويل السهم إلى سيولة نقدية بشكل سريع بأقل التكاليف ويكون سعره مقارباً لآخر سعر تم تداوله به، بالتالي فإننا كلما نجد أن معدلات تداول هذا السهم قد زادت فهو دليل على إرتفاع سيولته، يشكل دافعاً قوياً للمصرف عندما يتم التعامل بأسهم المصرف في السوق المالي، لأنه يعطي مصداقية لعمل المصرف وهذا له تأثير مباشر على سعر السهم في السوق المالي، هنا نجد أن المصرف المتحد للإستثمار حصل على النسبة الأعلى 23% في حين أن مصرف الإقليم التجاري حصل على النسبة الأدنى 0%، كما في الجدول رقم (11).

الإستنتاجات والتوصيات

أولاً: الإستنتاجات:

1. لقد كان للتوسع السريع في الخدمات المالية التي تقدمها المصارف دور كبير في تعزيز فرص النمو الإقتصادي هذا من جهة، ومن جهة ثانية نجد أن المخاطر في القطاع المالي أيضا زادت.
2. انتهاج المصارف عينة الدراسة سياسة متحفظة في إستثمار رأس المال العامل.
3. التزام المصارف عينة الدراسة بزيادة رأس المال العامل الذي أقره البنك المركزي العراقي.
4. ارتفاع حجم الموجودات المتداولة على المطلوبات المتداولة، بما يعطي مؤشر إيجابي لأداء المصارف عينة الدراسة.
5. أدى الإهتمام برأس المال العامل الى تحقيق سيولة مناسبة ساهمت في تحقيق مواجهة متطلبات الإلتزامات قصيرة الأجل التي واجهت المصارف.
6. نتيجة التحليل لرأس المال العامل يساعد في إعطاء مؤشرات عن الأداء المالي للمصارف، الأمر الذي يساهم في تحقيق الإفصاح المناسب الذي تبحث عنه الأسواق المالية.
7. أن نتيجة التحليل لرأس المال العامل تمنح المصارف الفرصة للإستعداد لمواجهة المخاطر المالية التي تواجهها في البيئة التي تعمل فيها.
8. من كل ما تقدم من إجراء الإختبارات على النماذج الثلاث (نموذج الإنحدار التجميعي، ونموذج التأثيرات الثابتة، ونموذج التأثيرات العشوائية) يتبين لنا أن نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) هو الأفضل والأكثر ملائمة لدراسة هذه الحالة.
9. المؤشرات المالية المعتمدة حالياً لها جذور تمتد لبعض المقاييس المحاسبية المستخدمة في العقدين الخامس والسادس من القرن الماضي.
10. تعطي المؤشرات المالية صورة واضحة عن حقيقة الأوضاع المالية للمصرف.
11. المؤشرات المالية الحديثة قد تم بناؤها بما يمكنها من تأدية الغرض من إيجادها والمتمثل بتوضيح القيمة المضافة والذي يهتم به جميع أطراف المصرف خاصة المستثمرين.
12. فيما يتعلق بنتائج نسب الأداء المالي توصلنا الى وجود تذبذب في الأرباح، والذي نتج عن تفاوت في مؤشري الربحية والسيولة، والذي يعني أن هامش الأمان غير مستقر بحيث نجد أن هناك مصارف وصلت لحد الخسارة في عدد من سنوات العينة.
13. نتيجة للإضطراب الأمني والسياسي تسبب في إعتقاد المصارف التجارية لسياسة متحفظة، بما نتج عنه إرتفاع السيولة النقدية كان من المفترض أن تدخل في السوق لتغلي القطاعات الإقتصادية من جهة وتحقيق أرباح للمصارف من جهة أخرى.

ثانياً: التوصيات

1. ضرورة استخدام جميع المؤشرات المالية التي تم إعتماها من قبل البنك المركزي العراقي، وهذا الأمر يتطلب توفير كل البيانات المطلوبة من قبل المصارف، خاصة تلك المتعلقة بالديون المعدومة.
2. أن تقوم المصارف بتوفير معلومات مالية صادقة، يستطيع مستخدمو تلك البيانات من معرفة واقع عمل المصرف بشكل دقيق.
3. العمل على توعية الأفراد بأهمية الدور الذي تؤديه المصارف التجارية، من خلال ما تقدمه من خدمات مصرفية لعملاءها بما يؤدي الى زيادة موارد المصرف من خلال جذب زبائن جدد وإرتفاع معدلات الإيداع.
4. تركيز المصارف على كيفية زيادة معدلات الأرباح لإرضاء العملاء والمساهمين على حد سواء.
5. أن تكون نسبة كفاية رأس المال ضمن المستويات المقبولة، لأن إرتفاعها ينتج عنه تعطيل للأموال نتيجة إرتفاع الرصيد النقدي غير المستغل من قبل المصارف، بالمقابل فإن إنخفاض نسبة كفاية رأس المال عن النسبة المحددة من قبل البنك المركزي العراقي قد يؤدي الى مخاطر العسر المالي وتهديد المصرف بالفشل المالي.
6. عدم تحديد البنك المركزي العراقي لرأس مال المصارف، بل يجب أن يكون بناء على نتائج أعمال ونشاط المصرف، بالإضافة الى وجود الكوادر البشرية التي لديها القدرة على إدامة العمل في المصرف والإستثمار الأمثل لهذه الكوادر لتحقيق مستوى أرباح أعلى، خاصة إذا ما أخذنا بنظر الإعتبار قدرة هذه المصارف على زيادة رأسمالها الى أعلى مما يحدده البنك المركزي وفقاً لتعليماته.
7. ملاحظة البنك المركزي لبعض تعليماته التي تقيد عمل المصارف التجارية، خاصة فيما يتعلق بمجالات الإستثمار التي يحد منها البنك المركزي بحجة حماية أموال المودعين، وأن يستعين المصرف بخبرات علمية كفوءة يتم عن طريقها إيجاد أفضل السبل للإستفادة من معدلات السيولة النقدية الفائضة عن الحاجة وإستثمارها في مشاريع مدرة للدخل وتساهم في تنشيط القطاعات الإقتصادية الحقيقية.
8. إجراء المزيد من الدراسات فيما يتعلق بتقييم أداء المصارف التجارية بإستخدام المؤشرات المالية المعتمدة، للتمكن من النهوض بالقطاع المصرفي للمستوى الذي تتمناه السلطة النقدية.

المصادر:

1. راضي حمد عبد الحسين، 2018، العلاقة بين إدارة رأس المال العامل والربحية في الشركات- دراسة تحليلية في عينة من الشركات الصناعية العراقية، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 11، العدد 4.
2. نجلاء عبد الرحمن، منيرة محيل الحمياني، 2021، أثر رأس المال العامل على ربحية الشركات المساهمة السعودية، دراسة تطبيقية على قطاع شركات إنتاج الأغذية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد 5، العدد 7.
3. زهراء فاضل رضي آل ابريه، 2020، دراسة تحليلية لأثر التغير في رأس المال العامل على نسب الملاءة المالية في شركات التأمين، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، المملكة العربية السعودية، المجلد 40، العدد 1.
4. مجاهد محمد ذياب النابوت، 2019، أثر إستراتيجيات رأس المال العامل على ربحية شركات الأغذية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال.
5. وليد لطرش، دور سياسات إدارة السيولة في تحسين إستقرار الموارد المالية للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، 2014.
6. نيمر الشباني، 2015، التحليل المتزامن لرأس المال العامل وانعكاسه على الأداء المالي، دراسة تحليلية للمصارف التجارية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم إدارة الأعمال، جامعة كربلاء، العراق.
7. سناء مسودة، نزار محمد خشان، 2016، أثر إدارة رأس المال العامل على ربحية الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، مجلة جامعة الخليل للبحوث.
8. خديجة حمودة، دلال خيفر، 2017، إدارة رأس المال العامل وأثرها على مؤشرات التوازن قصيرة الأجل، دراسة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية.
9. إشتعال طه فضل المولى محمد، 2017، تقويم الأداء المالي للمصارف باستخدام المؤشرات المالية ودورها في التنبؤ بالفشل المالي والحد من مخاطره بالخرطوم، دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية بالخرطوم للفترة (2009-2015)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الفلسفة في المحاسبة والتمويل، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي.
10. أمجد حسن عبد الرحمن، 2020، قياس الأثر التفاعلي لإدارة رأس المال العامل وإنعكاسه على الأداء المالي للشركات، مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، مجلد 24، العدد 4.
11. فرح الزبيدي، 2015، المعايير الدولية للإشراف والرقابة المصرفية وأثرها في الإستقرار المالي للقطاع المصرفي الخاص في العراق، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والإقتصاد الجامعة المستنصرية.
12. صبا عبد الهادي عبد الرضا، 2008، مدى إمكانية تطبيق نظام CAMELS لتقييم الأداء في المصارف العراقية الأهلية دراسة حالة في مصرف الشرق الأوسط للإستثمار، بحث مقدم الى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية في جامعة بغداد لنيل الدبلوم العالي في المصارف.
13. زهراء ناجي عبيد المالكي، 2013، معايير كفاية رأس المال والمخاطر الائتمانية على وفق مقررات بازل (2و1) دراسة حالة، بحث مقدم الى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية في جامعة بغداد، وهو جزء من متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي المعادل للماجستير في المصارف.

14. سلوان جليل جنيعر، 2019، قرارات هيكل التمويل وإنعكاسها على الأداء المالي، بحث تطبيقي على عينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مقدم الى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية في جامعة بغداد، لنيل الدبلوم العالي المعادل للماجستير في المصارف.
15. حيدر عبد الهادي حميد، 2015، تقويم أداء المصارف التجارية العامة في إستثمار مواردها المتاحة، بحث تطبيقي في مصرفي الرافدين والرشيد، مقدم الى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية لنيل شهادة الدبلوم العالي المعادل للماجستير في المصارف.
16. التقرير السنوي للاستقرار المالي، 2019، البنك المركزي العراقي، بغداد، العراق.
17. سندس علي خليفة، 2021، تطبيق متغيرات حوكمة المؤسسات المصرفية وأثرها على الاداء المالي مقاسا ب (ROA & ROE) دراسة تطبيقية على عينة من المصارف الاسلامية المحلية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة دراسات مالية ومحاسبية مجلد 16، العدد 5.
18. ميسون سعيد العميد، 2020 ، أثر التسهيلات الائتمانية على ربحية البنوك، دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية للفترة (2008.2018) ، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية ، المجلد 28، العدد 4.
19. محمد هاشم رباط، علي احمد فارس، احمد كاظم بريس، 2020 ، إدارة حساسية الأرباح وتأثيرها في القيمة الاقتصادية للمصرف (دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من 2005 2017، مجلة وارث للبحوث العلمية ، المجلد 2، العدد 1.
20. صندوق النقد العربي، اللجنة العربية للرقابة المصرفية، 2014، الترجمة العربية للمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية.
21. أحمد طلفاح، 2005، المعهد العربي للتخطيط، مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي.
22. جبار عبد الحسين حمود، 2014، تحليل البيئة المصرفية وأثرها الأداء المصرفي من منظور بطاقة الأداء المتوازنة، بحث تطبيقي في عينة من المصارف التجارية الخاصة العراقية، مقدم الى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالي في جامعة بغداد لنيل الدبلوم العالي.
23. حسن عبد نزال كاظم، 2020، السيولة المصرفية وإمكانية إستثمارها في تعزيز الملاءة المالية لعدد من المصارف التجارية في العراق، رسالة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة جامعة بغداد وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية.
24. عزت هاني عزت أبو شهاب، 2018، مدى فاعلية نموذج كيدا بالتنبؤ بالفشل المالي في الشركات المساهمة، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الاوسط، الاردن.
25. موفق عباس باقر شكاره، 2012، تقويم أداء المصارف بموجب معايير CAMELS.
26. مصطفى أكرم حنتوش، 2017، انعكاس قرار البنك المركزي العراقي في زيادة التمويل الممتلك للمصارف الخاصة على المؤشرات المالية وعوائد الاسهم / (بحث تحليلي)، رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في علوم إدارة الأعمال.
27. أمينة عثمانية، ابراهيم بو مزاید، 2021 ، أثر الاندماج المصرفي على تحسين ربحية البنوك التجارية دراسة حالة التجاري وفا بنك، مجلة الدراسة المالية والمحاسبية والادارية ، المجلد 8، العدد 1.

28. فواز فاضل جدعان الشمري، 2013، أثر المعايير الائتمانية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية، رسالة ماجستير، جامعة عمان العربية/ كلية الأعمال، قسم المحاسبة، الاردن .
29. غلامي حكيمة، بن باير حبيب، مجلة التنظيم والعمل، 2021، أثر تطبيق كفاية رأس المال حسب متطلبات اتفاقية بازل على أداء البنوك، دراسة حالة البنوك التجارية الاردنية، المجلد 15، العدد 1.

المصادر الأجنبية

1. Anisa Umer, 2015, determinants of nonperforming loan: An empirical study on commercial banks of Ethiopia.
2. Robby Satya Andika , Iskandar Muda , Keulana Erwin, 2021, Factors Affecting the Distribution of Working Capital Credit: A Case Study of Rural Banks in Indonesia.
3. Gitman, Lawrence J. & Zutter, Chad J., 2012 Principles of Managerial Finance Thirteenth Edition , Prentice Hall.
4. Mishkin, Frederic S. , 2017, The Economics of Money Banking and Financial Markets, Vice President, Business Publishing, Twelfth Edition Global Edition.
5. Zanzin Wang, Minhas Akbar, & Ahsan Akbar, 2020, The Interplay between Working Capital Management and Firm's Financial Performance across the Corporate Life Cycle.
6. Preve, L, Sarria-Allende, V (2010) "Working Capital Management", First edition, Oxford University Press. Inc, New York.
7. Anton Sorin, 2021, The Impact of Working Capital Management on Firm Profitability: Empirical Evidence from the Polish Listed Firms, Journal of Risk and Financial Management.
8. Muritala ,Taiwo Adewale, Taiwo ,Abayomi Samuel.(2013), Credit Management Spur Higher Profitability? Evidence from Nigerian Banking Sector, journal of applied economics and business, vol.1, issue 2.
9. Gabriela Aparicio, Vida Bobić, Fernando De Olloqui María, Carmen Fernández Díez María Paula Gerardino Oscar A. Mitnik Sebastian Vargas Macedo, 2021, Liquidity or Capital? The Impacts of Easing Credit Constraints in Rural Mexico, inter- American Development Bank.
10. Financial health indicators Data preparation wizard International Monetary Fund, by the international monetary fund, 2021.
11. Financial soundness indicators: compilation guide. (Washington. D.C) 2006.
12. Christopoulos, Apostolos G., Mylonakis, John, & Diktapanidis, Pavlos (2011), Could Lehman Brothers' Collapse be Anticipated? An Examination Using CAMELS Rating System, International Business Research, Volume (4), Number (2).
13. Cem Sadik, 2021, practices of banks for credits to be granted to SMEs, Gönderim Tarihi, Vol.:4 Issue:1.
14. Jorion ,Philippe.(2011), Financial Risk Manager Handbook Plus Test Bank, Published by John Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey, Sixth Edition.
15. Wiwiek Mardawiyah Daryanto, Jessika Ina Putri Ginting, Salsabila Aathirah Boekoesoe, 2021, an analysis of financial performance and bankruptcy prediction: International Journal of Business, Economics and Law, Vol. 24, Issue 4.